إدارة الافصاح بالبورصة المصرية	إدارة علاقات المستثمرين – شركة ايجيترانس (ETRS)
الشركة :	التاريخ :
البورصه المصريه	٢٠٢٢/٩/٢٧
رقم الفاكس :	
+2(02) 23146051	+2(02) 23146053/4/5
الموضوع :	العدد الكلى للصفحات بما فيها ورقة الغلاف
الرد على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفترة المالية المنتهيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠	

السادة / إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،،

مرفق لسيادتكم طيه رد الشركة على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية للشركة (المستقله – المجمعه) المنتهيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول الاحترام ،،،

ا./ أحمد شريف حلمي

مدير علاقات المستثمرين

EGYtrans
Investor Relations

القاهرة في ٢٠٢٢/٩/٢٧

السيد الأستاذ المحاسب / عصام الدين إبراهيم السيد
وكيل الوزارة – القائم بأعمال مدير الإدارة
إدارة مراقبة حسابات النقل البحري
الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٣١٣ بتاريخ ٢٠٢٢-٨-٣٠ بشأن تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة فى ٢٠٢٢-٦-٣٠

نتشرف بالإحاطة بالآتي:

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
١. استمرار ظهور صافى النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل بالسالب بنحو ٣,١٦٤ مليون جنيه بالرغم من تحقيق الشركة ربحا من النشاط خلال الستة شهور الأولى من العام المالى ٢٠٢٢ قدره ٧,٥٠٢ مليون جنيه (وغنى عن الذكر أن خصم معاملات أطراف ذوى العلاقة من التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل هى من متطلبات معيار المحاسبة رقم ٤ – التدفقات النقدية – والشركة ملتزمة بتطبيق المعايير كما أوردت بإفصاحاتها ولكونها أحد الشركات المدرجة بالبورصة) وهو مؤشر سلبى حيث أن التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل تعتبر مؤشرا رئيسيا على مدى قدرة عمليات المنشأة على توليد نقدية كافية لإعادة سداد القروض والحفاظ على القدرة التشغيلية للمنشأة وسداد توزيعات أرباح الأسهم وفى القيام باستثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل . ويتصل بذلك أنه تبين الشركة باستبعاد نحو مبلغ ١٠,٦٩٥ مليون جنيه من كل من طرفى: المستحق من الأطراف ذات العلاقة – نشاط التشغيل – والتغير فى أوراق الدفع – نشاط التمويل – بقائمة التدفقات النقدية خلافا لما تم بالربع الأول من العام المالى الحالى ودون الإفصاح عن ذلك.	- حققت الشركة تحسن في صافى النقدية من أنشطة التشغيل بالمقارنة مع صافى النقدية من أنشطة التشغيل في ٣١-١٢- ٢٠٢١ أو عن الفترة المقارنة المنتهية في ٣٠-٦-٢٠٢١ وذلك كما هو موضح بالقوائم المالية وقد بلغ رصيد النقدية وما في حكمها في تاريخ هذه القوائم المالية الدورية ٥٠ مليون , كما إن مؤشر التدفقات النقدية يجب أن يؤخذ في الاعتبار مع المؤشرات الأخرى و منها على سبيل المثال صافى رأس المال العامل والذى حقق فائض في ٣٠-٦-٢٠٢٢ بلغ ١١٦ مليون جنيه بينما بلغ ٦٢ مليون فى ٣١-١٢-٢٠٢١ و مؤشر نسبة مجمل الربح و الذى حقق زيادة على مستوى الشركة من ١٥٪ في الفترة المقارنة المنتهية في ٣٠-٦-٢٠٢١ الى نسبة ١٨٪ في الفترة المالية الحالية المنتهية في ٣٠-٦-٢٠٢٢ - تم استبعاد مبلغ ١٠ ,٦٩٥ مليون جنيه من أنشطة التمويل والمتمثلة في التغير في أوراق الدفع وفقا لمتطلبات الفقرة ٤٣ من معيار المحاسبة المصري رقم(٤) كما أن القوائم المالية الدورية التي يتم نشرها هي قوائم مالية مختصرة والتي لا تتطلب الإفصاح الكامل التي تتطلبه القوائم المالية الكاملة

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
٢. لم يتم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن الفروق الضريبية المحالة للجنة الطعن التى بلغت ٦,٣٩٨ مليون جنيه بناء على ما انتهت إليه اللجنة الداخلية فى ٢٠٢٢/١/٢٤ وقد تحدد لها يوم ٢٠٢٢/٤/١٢ للنظر فى الطعن والمؤجلة الى جلسة ٢٠٢٢/٥/١٧ عن تلك الفروق. يتعين الإفصاح عن الفروق الضريبية وما تم بشأنها.	تم مراعاة ذلك في القوائم المالية الدورية المدققة صفحة رقم ٢٩ بند رابعا الضريبة العامة على المبيعات حيث إن هذا الإفصاح كافى حيث إن هذه القوائم المالية هي قوائم مختصرة لا تتطلب الإفصاح الكامل
٣. تضمن حساب الإيراد المستحق فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٧,٢١٢ مليون جنيه إيرادات مستحقة بنسبة ٦٪ من إيرادات النشاط الخاص بالفترة حيث تم تقدير تلك الإيرادات المستحقة بشكل يفتقر للموضوعية والقياس السليم وذلك بتحديد نسبة ثابتة قدرها ١٥٪ من إجمالي تكاليف العمليات خلال الفترة دون تحديد تلك الإيرادات وفقا لكل مشروع وعملية على حده وهو ما يشكك فى صحة تقديرات الإيرادات المستحقة ومن ثم التأثير على صحة نتائج الأعمال للشركة. يتعين تحديد تلك الإيرادات وفقا لكل مشروع وعملية على حدة وذلك فى ضوء نتائج التنفيذ وإجراء التصويب اللازم.	يتم احتساب الإيرادات المستحقة وفق السياسة المحاسبية المتبعة فى الشركة خلال السنوات السابقة ونظرا لكبر عدد العمليات خلال الفترة ولطبيعة النشاط يتم احتساب الإيرادات المستحقة بإضافة نسبة ثابتة قدرها ١٥ % على إجمالى مصروفات العمليات تحت التنفيذ، بحيث يتم احتساب هامش ربح ثابت على العمليات غير المنتهية خلال الفترة المالية فيما عدا الربع الأخير من العام المالى يتم احتساب الإيراد المستحق وفق نسبة إتمام كل عملية بناء على حجم التعاقد والتنفيذ الفعلى فى نهاية الربع الأخير وتقوم إدارة الشركة حاليا بدراسة أسس لاحتساب الإيرادات المستحقة فى ضوء النتائج الفعلية على ضوء ما ورد بملاحظة سيادتكم.
٤. وجود بعض العمليات التى تمت وأظهرت وجود إيرادات دون وجود تكاليف تخصها خلال العام وقد بلغ جملة ما أمكن حصره منها نحو ٢,٤٥٧ مليون جنيه كما تبين وجود عمليات أخرى مقيد لها تكاليف بدون إيراد ما أمكن حصره نحو ١٣١ ألف جنيه وهو ما يتعارض مع وجود نظام أوراكل ERP الممسوك بالشركة والذي يتيح إمكانية تحديد تكلفة وإيراد كل عملية. يتعين بحث كافة العمليات والتحقق من إيراداتها وتكاليفها وإجراء التصويب اللازم.	بدراسة تلك العمليات خلال عام ٢٠٢٢ تبين الآتي بعد التحليل: أولا: -عمليات تخص خدمات المناولة وخطابات تنازل للعميل عن الشحنة ليس لها مصروفات (تماشيا مع طبيعة النشاط) . -عمليات خاصة بنشاط الترانزيت ليس لها مصروفات حيث إن المصروف يتمثل فى قيمة خطاب الضمان على النشاط إجمالا وليس على كل عملية. -عمليات خدمات تخزين حيث مصروفها يدرج على مستوى النشاط كمصروف مباشر وليس على كل عملية -عمليات يتمثل إيرادها فى عمولات عن حجم أعمال مشروعات لا يقابلها مصروف. ثانيا: مصروفات بدون إيرادات نتيجة تسجيل مصروفات تكميلية تخص عمليات سابقة.

٥. تتضمن قائمة الدخل أرباح فروق عملة بنحو ٥٢٦ ألف جنيه بالخطأ ناتجة عن تقييم جارى الشركات عن قيمة عقود الدعم الفنى لكل من بارويل وحلول المستودعات بنحو ١٦٩ ألف دولار عن سنة مالية كاملة (لم تحصل حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠) مقابل إيراد مقدم بنحو ٨٤ ألف دولار معادل ١,٣٢٢ مليون جنيه وقد ظهر ضمن إيرادات الفترة فقط ٨٤ ألف دولار. يتعين تخفيض أرباح فروق العملة حتى تظهر على حقيقتها عن فترة المركز المالى فقط- ٦ شهور- وتعلية الإيرادات المقدمة بالمبلغ.	يتم إصدار فواتير عقود الدعم الفنى مرة سنويا بالإجمالى على أن يتم سدادها نقدا أو يتم خصمها وتحميلها على أطراف ذات علاقة مدين، وحيث يتم إدراج الإيراد المقدم شهريا بما يعادله مصرى حيث إنه لا يقيم لأنه غير قابل للتحويل النقدى. وقد استندت الشركة في هذه المعالجة المحاسبية على التعريفات والفقرات التالية من معيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية: - البنود ذات الطبيعة النقدية: هى النقدية المحتفظ بها أو الأصول -و الالتزامات التى سوف تحصل أو تدفع بوحدات ثابتة أو قابلة للتحديد من العملة وينطبق هذا التعريف على جارى الشركات -الفقرة ١٦: -يتميز البند ذو الطبيعة النقدية بطابع أساسى هو الحق فى استلام أو التعهد بتسليم عدد ثابت أو قابل للتحديد من ذات العملة. ومن الأمثلة على ذلك: العملاء وسلف العاملين والإقراض المعترف بها كأصول وكذلك الموردون ومعاشات العاملين ومزاياهم الأخرى التى يستحق سدادها نقدا والمخصصات المقرر تسويتها نقد ا وكذلك التوزيعات النقدية المعترف بها كالتزام. وبالمثل فإن أى عقد لاستلام أو تسليم عدد متغير من أدوات حقوق ملكية المنشأة ذاته ا أو كمية متغيرة من الأصول - تكون فيه القيمة العادلة التى سيتم استلامها أو تسلمها تساوى عددا ثابتا أو قابلا للتحديد من وحدات العملة هو من البنود ذات الطبيعة النقدية. -وعلى العكس من ذلك فإن الطابع الأساسى الذى يميز البند ذو الطبيعة غير النقدية هو غياب الحق فى استلام أو التعهد بتسليم عدد ثابت أو قليل للتحديد من وحدات العملة. ومثال ذلك: المبالغ المدفوعة مقدما عن سلع وخدمات مثل الإيجار المدفوع مقدما، الأصول غير الملموسة، المخزون، الأصول الثابتة، والمخصصات المقرر تسويتها من خلال تسليم أصل ذو طبيعة غير نقدية وبالتالي فإن الإيراد المقدم يندرج تحت تعريف البنود ذو الطبيعة غير النقدية حيث انه مبالغ مدفوعة مقدما عن خدمات ولن يتم تسويتها بوحدات من العملة -الفقرة ٢٣: -المعالجة فى نهاية كل فتر ة من الفترات المالية اللاحقة: (تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال.) (تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية وذلك باستخدام سعر الصرف السائد فى تاريخ المعاملة) (تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف السائد فى التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيم العادلة)

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
	*أن استخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة في ترجمة البنود بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية يعنى ترجمة المعاملات التي نشأت عنها أرصدة هذه البنود طبقا لأسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة في تاريخ إجراء تلك المعاملات ومن ثم لا ينشأ فروق عملة من ترجمة هذه البنود كما لو كانت المنشأة لا تقوم بإعادة ترجمتها في نهاية كل فترة من الفترات المالية اللاحقة لتاريخ الاعتراف الأولى بها. الفقرة ٢٨: -تعترف المنشأة بفروق العملة الناتجة عن تسوية بنود ذات طبيعة نقدية أو عن ترجمة بنود ذات طبيعة نقدية - باستخدام أسعار صرف تختلف عن تلك التى استخدمت فى ترجمتها عند الاعتراف الأولى بها فى نفس الفترة أو فى قوائم مالية سابقة – وذلك ضمن الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) فى الفترة التى تنشأ فيها هذه الفروق فيما عدا تلك المبينة فى الفقرة " ٣٢ "
٦. ظهرت أسهم الخزينة البالغة ٣,١٢٠ مليون جنيه مخصومة مباشرة من رأس المال (حقوق المساهمين) فى حين يجب خصمها من حقوق الملكية وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) " عرض الأدوات المالية". يتعين الالتزام بالمعيار المشار إليه.	- تم الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٥ – عرض الأدوات المالية حيث تم عرض أسهم الخزينة منفصلة فى حقوق الملكية ولم يتم خصمها من رأس المال، حيث ظهر رأس المال بالكامل وأسهم الخزينة في بند منفصل وقد استندت الشركة في هذه المعالجة الى الفقرة رقم ٣٣ من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٥ كما يلي: - إذا قامت المنشأة بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها - أسهم خزينة فيتم عرض تلك الأدوات مخصومة من حقوق الملكية ولا يجوز الاعتراف بأى ربح أو خسارة فى الأرباح أو الخسائر الناتجة عن شراء، أو بيع، أو إصدار، أو إلغاء أدوات حقوق ملكية المنشأة هذه. ويمكن أن تقوم المنشأة أو أية منشأة أخرى تكون ضمن المجموعة بشراء تلك الأسهم والاحتفاظ بها ويتم الاعتراف بالقيمة المدفوعة أو المحصلة مباشرة فى حقوق الملكية.
٧. اعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة على موازين المراجعة التى أعدتها إدارة الشركة لهذا الغرض، وفى ضوء المعلومات التى حصلنا عليها من إدارة الشركة.	موازين تلك الفروع مستخرجة من برنامج أوراكل المطبق بالشركة لكل الفروع وهي نتيجة تسجيل المستندات المالية لتلك الفروع

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
٨. لم يتم تحقيق أى عوائد على استثمارات الشركة فى كل من شركتى ايجيترانس للموانئ النهرية ، ايجيترانس بارج لينك للنقل (تحت التصفية) والبالغ إجمالي الاستثمارات بها نحو ٥٠٠ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة ولم تزاول أيا منهما أي نشاط منذ تأسيسهما فى ٢٠٠٩/٥/٣ ، ٢٠٠٩/٦/٤ لعدم حصولهما على التراخيص اللازمة للنشاط لوجود قيود قانونية مانعة لمنح هذه التراخيص وكذا بشركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (تحت التصفية) والبالغ إجمالي الاستثمار بها نحو ٨٨٥ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة وشركة سكان أرابيا للتوكيلات الملاحية والبالغ إجمالى الاستثمار بها ٢٢٥ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة علما بأنها لا تمارس أى نشاط وفقا لإيضاحات الشركة . الأمر الذي يستوجب تحديد المسئولية فى شأن عدم مراعاة إعداد الدراسات اللازمة قبل الاستثمار فى تلك الشركات فى ظل عدم حصول البعض منها على التراخيص اللازمة.	بالإشارة الى الملاحظة الواردة بشأن شركتى ايجيترانس للموانئ النهرية وشركة بارج لينك فقد تم تأسيسهما بعد دراسة كيفية تشغيلهما بأفضل الدراسات إلا أن الأمر كان يتطلب موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة على سير المشروع بالمجرى المائى إلا انهم لتداعيات الموقف بعد أحداث الثورة يناير ٢٠١١ لم يتم الموافقة على إجراء هذا المشروع مما أدى الى إنهاء موقف تلك الشركات ووضعها تحت التصفية وبالإشارة الى الملاحظة الواردة بشأن المشاركة فى إنشاء شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد فقد تم تأسيس تلك الشركة بعد دخول هيئة ميناء دمياط كشريك بالشركة لتيسير مجال العمل بنشاطها إلا أن هيئة ميناء دمياط بعد تخصيص الأرصفة والأرض للشركة لإقامة المشروع لسبب أو لأخر غايرت فى استصدار الترخيص ومنعت الشركة بكافة الطرق فى ممارسة نشاطها وبرغم أنها شريكه بها وسحبت الأرصفة والأرض بأراداتها المنفردة مما أدى فى النهاية الى وضعها تحت التصفية وبالإشارة الى اضمحلال الاستثمارات بكامل القيمة لشركة سكان ارابيا نفيدكم علماً ان نشاط شركة سكان ارابيا قائم على ممارسة الوكالة الملاحية لاحد خطوط النقل البحرى العالمية وقد باشرت هذه الشركة لعدة سنوات نشاطها على أفضل وجه وتحصل منها أرباح طوال تلك السنوات حتى حدث إفلاس للخط الملاحى التى كانت تعمل وكيل عنه بجمهورية مصر العربية وتوقف نشاطه كلياً مما دعى الى عدم استطاعة الشركة الاستمرار فى ممارسة نشاط الوكالة بعد إفلاس الوكيل وتم الاحتفاظ بالكيان القانونى للشركة لوجود ترخيص ملاحى وعلامة تجارية مرموقة لحين الحصول على وكالة لخط ملاحى جديد وهذا ليس بالسهل اليسير لذلك فبالرغم من أن الشركة قد راعت عند إعداد الدراسات لتلك الشركات كافة الإجراءات التى يتطلبها حسن السير لممارسة نشاطها إلا انه للظروف التى واجهت كل شركة كما سبق إيضاحه هى التى أدت الى هذا الوضع الراهن – علماً بان جميع هذه الشركات قد تم وضعها تحت التصفية منذ ١٠ سنوات تقريباً ولم يجد جديد بها
٩. وجود عملاء – دفعات مقدمة – فى تاريخ ٢٠٢٢/٦/٣٠ لها أرصدة دائنة متوقفة من سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٩٧ ألف جنيه، ١٩الالف دولار، ألف يورو. يتعين الحصر وموافاتنا بأسباب ذلك. وإجراء التسويات اللازمة.	الشركة بصدد إعداد دراسة لهذه الأرصدة المتوقفة وستقوم باتخاذ الإجراء المناسب قبل نهاية عام ٢٠٢٢.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
١٠. عدم قيام الشركة بتنفيذ توصية لجنة المراجعة والحوكمة رقم (٥-فقرة٤) بجلستها رقم (١) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٥ بشأن إيجاد وسيلة لتفادى السداد للجهات الرسمية نيابة عن العملاء لحين مطالبتهم بالسداد واقترحت اللجنة بتوصيتها أن تقوم الشركة بالمطالبة مسبقا بالمبالغ الخاصة بالجهات الرسمية إلا أنه تبين استمرار الشركة فى سداد تلك الإيصالات الرسمية نيابة عن العملاء دون تحصيلها مقدما خلال العالم وقد بلغت جملتها ٩,٠٥٢ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦ علما بأن رصيد حساب الذى لا يقابله دفعات مقدمة ٥,٣٢١ مليون جنيه فى ذلك التاريخ الأمر الذى يمثل مخاطرة على الشركة فى حالة عدم تحصيل تلك المبالغ فى ظل عدم وجود ضمانات كافية منهم لتغطية الائتمان الخاص بهم كما يؤدى إلى تجميد سيولة الشركة النقدية لدى هؤلاء العملاء وغيرهم بدون عائد .	ضمن المبلغ المشار إليه بالملاحظة مبلغ ١,٢٣٧مليون جم لدى مجموعة شركات توشيبا العربى وهي من كبار العملاء، أيضا مبلغ ٢,٣٦٧ مليون جم شركة كوسكو وهي من كبار شركات المشروعات، والشركة تحاول فى سبيل المحافظة على عملائها الكبار منحهم تلك الميزة التنافسية وتلك المديونيات تعد من التسهيلات التى ترى الشركة عدم القلق من تحصيلها. وحيث وجدت إدارة الشركة صعوبة التنفيذ لتلك التوصية على معظم العملاء نتيجة المنافسة الشديدة فى السوق.
١١. لازالت الشركة تقوم بصرف مقابل الانتقال مباشرة للسادة/ ممثلى المال العام بالشركة نظير حضور جلسات مجلس الإدارة وجلسات اللجان وقد بلغ جملة ما تم صرفه فى هذا الشأن نحو ٥٩٥٠٠ جنيه، ١٢٠٠٠ جنيه على التوالى حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالمخالفة للمادة رقم (١) من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والشركات الاعتبارية العامة والبنوك .... الخ والتى استثنت المبالغ التى تؤول الى جهة التمثيل " .... مقابل نفقات فعلية مؤداه فى صورة بدل سفر أو بدل مصاريف انتقال متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظام المعمول بها فى الجهة التى يباشر فيها مهمة التمثيل. يتعين اتخاذ اللازم نحو الالتزام بما ورد بالقانون والإفادة بما يتم أو تقديم المستندات الدالة على أنها نفقات فعلية إعمالا لأحكام القانون المشار إليه.	الشركة ملتزمة بتنفيذ أحكام الفقرتين ١،٣ ، من القانون رقم ٨٥ لسنة ٨٥ المشار إليه بالملاحظة حيث تقوم الشركة بسداد مكافئات العضوية لممثلى المال العام وكذلك بدلات الحضور وحصص الأرباح الى بنك الاستثمار مباشرة و بموجب شيكات صادرة للبنك أما ما يتم صرفه بشكل شخصى لممثلى البنك هو بند الانتقال عن حضور جلسات مجلس الإدارة وجلسات اللجان المنبثقة منها و هى بواقع ٩٥٠٠ جم لجلسة مجلس الإدارة و ٧٠٠٠ جم لجلسات اللجان والذى تم اعتماده فى الجمعية العامة المنعقدة فى ٣١ - ٣ - ٢٠٢٢ و هو وفقا للقواعد و النظم المحددة لأعمال الشركة (قرار الجمعية العامة) لتحديد تلك البدلات وهو ما نصت عليه المادة رقم ١ من القانون المشار إليه.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
١٢. تم تحميل قائمة الدخل بنحو ٥١١ ألف جنيه تمثل قيمة المساهمة التكافلية متضمنة نحو ٤٧ ألف جنيه تمثل ما تم احتسابه بالخطأ على إيرادات الاستثمارات لشركتى بارويل، ايتال والبالغة نحو ١٨,٨٩٨ مليون جنيه نظرا لسابق احتساب نسبة المساهمة التكافلية على إيرادات تلك الشركات. يتعين تخفيض تلك المصروفات بالقيمة.	بموجب أحكام المادة ٤٠ من القانون ٢ لسنة ٢٠١٨، فإنه يستقطع ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات أياً كان طبيعتها أو النظام القانونى الخاضعة له، ولم يستثن القانون إيرادات التوزيعات من الخضوع لأحكامه، كما أن الخضوع للقانون فى الشركة القائمة بالتوزيع لا يعفى الشركة المتحصلة على الإيراد لاختلاف الصفة القانونية
١٣. أفصحت الشركة بأن مجلس إدارة الشركة قرر فى الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية الدورية الدعوة لجمعية عامة غير عادية لتنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٧ للنظر فى بيع مقر فرع الشركة بمنطقة سموحة لمحافظة الإسكندرية ونبدي فى هذا الشأن أن الشركة لم تلتزم باستيفاء شروط ومقتضى المادة رقم ٤٣ مكرر من قواعد القيد والشطب من حيث تقديم تقرير من مراقب حسابات الشركة عن دراسة بالسعر العادل للأصل محل البيع وكذلك محضر مجلس إدارة الشركة باعتماد هذه الدراسة لتقوم البورصة بنشر ملخص هذه الدراسة على موقعها الإلكتروني وشاشات التداول.	فى هذا الشأن قد تم الرد بخطاب كامل بتاريخ ١١-٨-٢٠٢٢ للرد على خطابكم رقم ٢٨٣ بتاريخ ٣١-٧-٢٠٢٢ وقد تمت تغطية جميع الجوانب بالتفصيل فى هذا الشأن.
١٤. تم تكوين مخصص بالخطأ بنحو ٩٦٢ ألف جنيه لصالح صندوق تمويل التدريب والتأهيل (بنسبة ١٪ من صافي أرباح الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١) وفقا لأحكام قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٧ وتنفيذا لحكمى المحكمة الدستورية العليا فى الطعنين رقمى ١١٤ لسنة ٢٧ ق، ٢٦٩ لسنة ٣١ق دستورية بتاريخى ٢٠٢١/١١/٦، ٢٠٢٢/٣/٥ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة وفقا للمادة ١/١٣٣، ١٣٤ يتعين إلغاء المخصص وتحميل المصروفات بالقيمة والالتزام بالسداد للصندوق وفقا لحكمى المحكمة الدستورية العليا المشار إليها بعاليه.	قامت الشركة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٨ الفقرة رقم ١٤ وبالتالى فإن تكوين المخصص ليس بالخطأ، كما أنه لم يرد الى الشركة أي مطالبة أو فحص تخص هذا البند منذ عام ٢٠٠٣ حتى تاريخه وقد تم تحميل قائمه الأرباح والخسائر بقيمه تكوين هذا المخصص وبالتالي إلغاء المخصص وتحميل المصروفات بهذه القيمة لن يكون له تأثير على قائمة الأرباح والخسائر حيث إنه تم تأثير القائمة بهذا المبلغ بالفعل.

ملاحظة الجهاز	رد الشركة
ثانيا: -القوائم المالية المجمعة لم نواف حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة وكذلك تقرير مراقب الحسابات لتلك الشركات المعد عنها القوائم المالية المجمعة المدققة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠	الشركة اعتمدت فى إعداد القوائم المالية المجمعة على القوائم المالية غير المدققة للشركات التابعة والشقيقة وهي لم يحدث بها أي تغير عن القوائم المالية المدققة والتى وردت للشركة بعد انتهاء أعمال إعداد القوائم المالية ومرفق لسيادتكم صورة من القوائم المالية المدققة لتلك الشركات

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

العضو المنتدب

عبير وائل لهيطه

Down Town Katameya Mall, Building S3,
3rd floor Unit 4, El Teseen St.,
5th Settlement, Cairo 11835, Egypt.
www.egytrans.com